

انعكاس انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي على الاستقرار الاقليمي في غرب افريقيا

م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت (*)

المقدمة:

يعود الاهتمام الفرنسي بالقارة الافريقية الى سنوات عديدة، ومن الناحية العملية، فان غزو فرنسا لمصر عام ١٧٩٨ شكل البداية الفعلية للتغلغل الفرنسي في القارة الافريقية، وحصيلة هذا التغلغل استعمار الكثير من دول القارة و التي شكلت بمجملها كتلة يطلق عليها اليوم دول (الفرانكوفون) و الواقع ان أفريقيا تشغل حيزاً مهماً في تفكير صناع السياسة الفرنسية، فقبل أكثر من ثلاثة عقود ونيف، عام ١٩٥٧ على وجه التحديد قال الرئيس الفرنسي الأسبق ميثيران في إحدى كتبه «بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي- والعشرون». ويمكن التأكيد على ان بواعث الاهتمام يعود الى تحقيق هدفين أساسيين هما المكانة و المصلحة. و أن الاهتمام الفرنسي بالقارة الافريقية لم يكن بسبب الصراع بين الدول الاوربية على مناطق النفوذ حسب، و إنما هناك اسباب أخرى، ومن بينها روح التفاخر بالامبراطورية الواسعة ذات الاملاك الواسعة هذه الروح التي سادت الشعب الفرنسي في تاريخه الحديث بسبب رغبة

فرنسا (كما هو حال غيرها من الدول الاوربية كالمانيا، وبريطانيا...) في سيادة أوربا. و الواقع اذا كانت المكانة عنصراً مؤثراً في اتباع استراتيجية فرنسية خاصة تجاه افريقيا عندما كانت قوة كبرى (خاصة حتى الحرب العالمية الاولى). فان المكانة ظل لها التأثير نفسه في الحقبة التي شهدت فيها فرنسا تحولاً الى قوة ثانوية (على وجه الخصوص منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى حتى وقتنا الحاضر) عندما أصبحت فرنسا قوة وسيطة وفي تلك الفترة ساد اعتقاد استمر حتى الوقت الحاضر وهو «أن فرنسا كي تحتفظ بموقعها كقوة وسيطة يجب أن تتولى درجة من النشاط الذي يحمل معاني خاصة بالنسبة للذين يعيشون خارج حدودها» ووفق المفهوم الفرنسي «فان القوة الوسيطة لكي تحتفظ أو ترتفع الى سياسة خارجية عظيمة عليها أن تكون قادرة على ممارسة السيطرة أو النفوذ الى الاصعدة التي تستطيع فيها اية قوة أخرى القيام بالشيء نفسه تماماً، و للتعويض عن العجز عن ممارسة النفوذ في ارجاء العالم كافة وكما هو الحال بالنسبة للقوى العظمى يجب ان

تحاول القوة الوسيطة مثل فرنسا الاحتفاظ بنفوذ كلي خاص في منطقة ما».

تنتهج فرنسا في القرن الحادي والعشرين سياسة خارجية جديدة منسجمة مع التطورات التي شهدتها النظام الدولي الجديد و متمثلة بتراجع استعمال القوة العسكرية امام تقدم القوة الاقتصادية و التكنولوجيا، و انتشار جماعات مسلحة متطرفة عابرة للحدود الوطنية، وانتشار المنظمات الحكومية و غير الحكومية عابرة للحدود القومية. والسياسة الخارجية الفرنسية الجديدة قائمة على التعاون في المجالات كافة ليس في أفريقيا فحسب بل في مختلف دول العالم، انطلاقاً من رغبتها في البحث عن مكانة في النظام الدولي بين القوى الكبرى من جهة، و لتعزيز مكانتها في مناطق نفوذها و حماية مصالحها الاقتصادية و الامنية ولاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ التي جعلت من القارة الافريقية جزء من الاستراتيجية العالمية لمكافحة التنظيمات الارهابية من جهة أخرى.

وجاء الانسحاب الفرنسي العسكري المفاجئ في مالي حينما أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في يونيو ٢٠٢١، انسحاباً ملحوظاً للقوات الفرنسية في يونيو، وجاء ذلك بعد فترة وجيزة من الانقلاب الثاني لمالي في أقل من عام (انقلاب أغسطس ٢٠٢٠ على الرئيس المخلوع إبراهيم بوبكر كيتا، ثم أعقبه آخر في مايو ٢٠٢١ للأطاحة بالسلطة المدنية الانتقالية، وهذا سيزيد المخاوف من التمدد الارهابي في غرب إفريقيا (منطقة الحزام الاسلامي) بعد الفراغ الامني الذي يسببه الانسحاب الفرنسي من دولة مالي و سيؤثر سلباً على الاستقرار الاقليمي و القارة عموماً.

•الكلمات المفتاحية: (انعكاس القوات الفرنسية مالي)

•أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بما تتمتع به القارة الافريقية بمكانة أسترراتيجية متميزة ليس بالنسبة لفرنسا فحسب بل للقوى الكبرى الاخرى نظراً لموقعها الاستراتيجي المطل على العديد من المنافذ البحرية، ولما تمتلك من موارد الاقتصادية والبشرية، وجاء الانسحاب الفرنسي المفاجئ من دولة مالي ٢٠٢٢/٢/١٧ الذي له مآلات و انعكاسات على الاستقرار الاقليمي في غرب افريقيا والذي سيؤثر على الاستقرار على مستوى القارة والعالم، بسبب الفراغ الامني الذي سيخلفه بعد هذا الانسحاب، والذي سيساعد بدوره بالتمدد الارهابي في افريقيا فمن المرجح استمرار التمدد الارهابي في بلدان القارة الافريقية الهشة، وستؤدي المخاطر السياسية و الأمنية المتنامية الى تضاول فرص تدفقات رأس المال الأجنبي، ومن المرجح أن يؤدي الصراع في منطقة الساحل و أجزاء أخرى من أفريقيا.

•الاشكالية:

تنبثق اشكالية الدراسة من سؤال جوهري ما هي انعكاسات و مآلات انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي على الاستقرار الاقليمي في غرب افريقيا؟ هل هذا الانسحاب سيسبب فراغ امني؟ هل له الاثر المباشر على ازدياد الحركات الارهابية في غرب افريقيا؟ هل سيؤثر على الاستقرار الاقليمي وبناء السلام؟ هل سيؤثر على استقرار القارة الافريقية بشكل عام؟

• **الفرضية:** تنطلق فرضية الدراسة من انعكاس انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي على الاستقرار الاقليمي في غرب افريقيا و تداعياته في ازدياد نشاط الحركات الارهابية في منطقة الحزام الاسلامي وما سيؤدي هذا الانسحاب المفاجئ من مخاطر سياسية وامنية و تأجيج الصراعات في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من أفريقيا الى تفاقم أزمات الأمن المائي والغذائي والبطالة والفقر.

• **المنهجية:**

لقد قام الباحث باتباع نهجاً علمياً مركباً يعتمد في مرتكزاته على تحليل ودراسة انعكاس الانسحاب الفرنسي من دولة مالي ١٧-٢٠٢٢، على الاستقرار الاقليمي في غرب افريقيا وعلى افريقيا كافة ومن ثمة العالم وتم استخدام المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، وكذلك استخدام منهج التحليل النظمي للدراسة والتحليل.

• **الهيكلية:**

تم تقسيم البحث الى النقاط التالية:

أولاً: مكانة أفريقيا في الاستراتيجية الفرنسية.

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية الفرنسية تجاه أفريقيا.

ثالثاً: تصاعد الحركات الارهابية بعد انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي

أولاً: مكانة أفريقيا في الاستراتيجية الفرنسية:

تتمتع القارة الافريقية بمكانة استراتيجية متميزة ليس بالنسبة لفرنسا فحسب بل للقوى الكبرى الاخرى نظراً لموقعها الاستراتيجي

المطل على العديد من المنافذ البحرية، ولما تمتلك من موارد الاقتصادية و البشرية^(١). وقبل التعرف على الالهية الاستراتيجية للقارة الافريقية في السياسة الفرنسية يجب علينا أن نتعرف على الاستراتيجية الفرنسية من حيث تطور السياسات الفرنسية أزاء القارة الافريقية كالآتي:^(٢)

١- تطور الاستراتيجيات الفرنسية أزاء القارة الافريقية

أتبعت كل ادارة من الادارات الفرنسية استراتيجية تختلف عن الاخرى ازاء القارة الافريقية. ففي هذا الجانب نرى ان الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول الذي حكم لدورتين من عام (١٩٥٨-١٩٦٩) تبني استراتيجية التعاون ازاء القارة الافريقية تقوم على تقديم المعونة للبلدان الافريقية مقابل الحفاظ على الحضور الفرنسي في القارة، وقد انشأت لهذا الغرض وزارة خاصة عرفت بوزارة التعاون مهمتها الحفاظ على الروابط الاقتصادية و التجارية و تأمين الموارد الاستراتيجية و التعاون العلمي و التقني و الثقافي، و تأمين مكانة مستمرة لروح اللغة و الثقافة و أبرام اتفاقيات تعاون عسكري توطر الدفاع المشترك ازاء التهديد الخارجي. كما تبني ديغول استراتيجية جماعية ضمن المحور الاوربي انطلاقاً من فرضية مفادها «أن استقلال فرنسا لن يأتي إلا بوحدة اوربا و تحقيق أمنها، ومن ثم اعادة مجد فرنسا و تأثيرها في العالم عن طريق إزالة الاستعمار و تخفيف العبء عنها». كما دعى الرئيس الفرنسي الأسبق جورج بومبيدو (١٩٦٩-١٩٧٤) فرنسا لتوثيق روابطها مع الدول الفرنكفونية و على اهمية المحافظة على

انتشارها الجيواستراتيجي في القارة^(٣).

وفي عهد الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١) اتجهت فرنسا الى انتهاج استراتيجية جديدة أطلق عليها «المشروع الكبير» الغرض منها العمل على توسيع النفوذ الفرنسي خارج نطاق الدول الناطقة بالفرنسية. اما الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران الذي حكم لدورتين من عام (١٩٨١-١٩٩٥) فقد أنتهج استراتيجية أطلق عليها «المشروع الافريقي» يؤكد فيها على ان فرنسا في ظل حكم الاشتراكيين ستعمل على إعادة الثقة بالسياسة الفرنسية في أفريقيا من خلال اتخاذ مواقف متشددة ازاء حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، و ازاء تأييد حركات التمرد الوطني في القارة، و التأكيد على حق الشعب الارتييري و الصحراء الغربية في الحصول على الاستقلال الذاتي، و الحفاظ على الحدود الافريقية الراهنة. كما أصبحت فرنسا الداعم الأول و الموجه للأنظمة الأفريقية نحو عملية التحول الديمقراطي في عهد فرانسوا ميتران ففي خطابه امام الرؤساء الأفارقة يوم ٢٠ حزيران ١٩٩٠ قال: «لدي مخطط بسيط يتمثل في انتخابات حرة نزيهة و حرية صحافة، و أشاعة العدالة و اقامة دولة الحق و القانون.. ومن البديهي ان تكون المساعدات الفرنسية أكثر فتوراً اتجاه الانظمة التي تتصرف بطريقة تسلطية دون قبول التوجه نحو الديمقراطية»^(٤).

أما الاستراتيجية التي تبناها الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك الذي حكم لدورتين من عام (١٩٩٥-٢٠٠٧) فقد كانت قائمة على توثيق العلاقات السياسية مع دول القارة الافريقية بشكل عام ومع دول شمال افريقيا بشكل خاص.

أياً كان الأمر فإن الاستراتيجية الأفريقية لفرنسا شأنها شأن الاستراتيجية الأفريقية للقوى العظمى قد شهدت تحولات راديكالية، وهو ما أكدته الرئيس الأسبق جاك شيراك يوم ١٩٩٧/٨/٢٧، حينما أشار الى عزم بلاده على عدم التدخل عسكرياً أو سياسياً في الدول الفرنكفونية الأربع عشرة المتعاملة بالفرنك في أفريقيا، وقد أشتمل التغير في التوجهات الاستراتيجية الفرنسية تجاه أفريقيا على يلي:^(٥)

-تسعى فرنسا الى توسيع دائرة علاقاتها السياسية و التجارية لتشمل باقي دول القارة، أي أن جل مساعداتها المالية لن يقتصر على مستعمراتها السابقة إنما يستهدف باقي دول القارة.

-تعتزم فرنسا التخلي عن دورها العسكري من منطقة الفرنك، وهو ما أكدته عملية إغلاق قاعدتين عسكريتين في جمهورية أفريقيا الوسطى، و اللتين أنطلقت فرنسا عن طريقهما للتدخل في العديد من المواقف، و الأزمات التي شهدتها مستعمراتها السابقة، كما أن حوالي ١٨٠٠ جندي فرنسي تقرر عودتهم من قواعدهم الافريقية.

كما دعا الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولاي ساركوزي الذي تولى الحكم من عام (٢٠٠٧-٢٠١٢) الى تحقيق السلام في حوض البحر المتوسط، وبناء اتحاد بين الدول المتوسط يكون جسراً بين أفريقيا و أوروبا، كما أكد ان أفريقيا هي احدى الابعاد الاساسية للسياسة الخارجية الفرنسية لذا يتطلب المحافظة على الاستراتيجية الديغولية-الميترانية القائمة على التعاون لتحقيق مصالح فرنسا العليا في القارة الافريقية. وكذلك اكد الرئيس السابق فرانسوا

هولاند من عام (٢٠١٢-٢٠١٧) على ضرورة اتباع فرنسا استراتيجية قائمة على التحاور مع الحركات الجديدة التي تتقبل الديمقراطية و ترفض العنف و تؤكد على الحريات العامة. أما الرئيس الفرنسي الحالي ايمانويل ماكرون فقد تبني استراتيجية جديدة تجاه القارة الافريقية انطلاقاً من اعتقاده ان مصلحة فرنسا تكمن في عودتها للساحة الدولية، ومن ثم في كيفية تعزيز مكانتها ونفوذها واستعادت أمجادها في القارة^(٦). نلاحظ، أن استراتيجيات الادارات الفرنسية متقاربة ازاء القارة الافريقية و ترنو الى تحقيق هدف واحد متمثل في كيفية المحافظة على الوجود الفرنسي في القارة ولاسيما بعد المنافسة الحادة الامريكية و الصينية في القارة الافريقية^(٧).

٢- الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا في الاستراتيجية الفرنسية

تتمتع القارة الافريقية بأهمية استراتيجية و مكانة متميزة في الاستراتيجية الفرنسية منذ القرن التاسع عشر ويرجع ذلك، لموقع القارة الاستراتيجية، للموارد الاقتصادية التي تمتلكها القارة، للوجود التاريخي الفرنسي في أفريقيا^(٨) والتي سأتناولها كالاتي: ^(٩)

أ- الموقع الاستراتيجي للقارة الافريقية: أفريقيا احد قارات العالم القديم الثلاث^(١٠). وهي ثاني اكبر قارة في العالم بعد قارة اسيا^(١١)، وتنطلق أهميتها الجيوبولوتيكية، بما تتمتع به من موقع استراتيجي مهم فهي قلب العالم القديم^(١٢)، لا يفصلها عن القارة الأوروبية سوى البحر المتوسط الذي يضيق كثيراً عند مضيق جبل طارق وعن قارة أسيا البحر الأحمر الذي يضيق عن مضيق باب المندب في الوقت

الذي يرتبط شمالها الشرقي بآسيا عن طريق شبه جزيرة سيناء وقناة السويس^(١٣). وتضم القارة الإفريقية (١٠)^(١٤) دول عربية تحتل نحو ثلث مساحة القارة الإفريقية ومن الناحية الجغرافية تقع ٧٢٪ من الأراضي العربية في إفريقيا^(١٥). أكبر دولة في أفريقيا حسب المنطقة هي الجزائر و أكبرها من حيث عدد السكان هي نيجيريا. أن البلدان الافريقية تتمثل ب(نيجيريا، جنوب أفريقيا، مصر، الجزائر، أنغولا، المغرب، السودان، كينيا، أثيوبيا، ليبيا). و افريقيا قارة مثقلة الشكل تطل قاعدتها في الشمال على سواحل البحر المتوسط الجنوبية ويقع طرفها في الجنوب وبذلك كانت سواحلها الشمالية أطول ويزيد من طولها أيضا وجود خليج سرت^(١٦). فموقعها أهلها لأن تكون همزة الوصل بين قارات العالم، خصوصاً في جزئها الشمالي والشمالي الشرقي، التي تسيطر على حركة المواصلات العالمية بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا^(١٧)، لذلك فإن لإفريقيا دوراً محورياً في الأمن الاقليمي وفي الحراك السياسي والاقتصادي والثقافي للدول المحورية في هذه القارات. تتمتع القارة الافريقية بأهمية استراتيجية وعالمية كبيرة اذ تبلغ مساحتها نحو ٣٠,٤ مليون كم مربع^(١٨). يحدها البحر المتوسط شمالاً، والمحيط الاطلسي غرباً، وقناة السويس والبحر الاحمر من الشمال الشرقي، والمحيط الهندي من الجنوب الشرقي والشرق^(١٩). من هنا نلاحظ سعي فرنسا بكل متواصل الى السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض انحاء القارة كقاعدة جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الاحمر الجنوبي وهو الممر المائي بالغ الاهمية على المستوى الاستراتيجي و التجاري قرب دول

الخليج الاضافة الى ربطه لخطوط التجارة العالمية بين اسيا و افريقيا و الشرق الأوسط. كما تعمل فرنسا جاهدة للحفاظ على وجودها في القارة الافريقية^(٢٠)، ولاسيما في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط لعدة اعتبارات استراتيجية تشكل رهاناً كبيراً لأقتصاداتها و أمنها فمنطقة جنوب المتوسط بصفة خاصة ذات أهمية استراتيجية حيث موقع شمال القارة و ترتبط أفريقيا بمنطقة البحر الابيض المتوسط و العالم العربي^(٢١)، كما تطل على المحيط الاطلسي من خلال المغرب الاقصى ومن هنا فإنها تكتسب ابعاداً استراتيجية مهمة كونها ملتقى ثالث قارات آسيا و أفريقيا و أوربا^(٢٢).

ب-الموارد الاقتصادية: تتمتع القارة الافريقية بخزين استراتيجي من الموارد المعدنية و الزراعية ومن الموارد البشرية الأمر الذي جعلها محط أنظار الدول الاستعمارية الغربية ولاسيما القوى الاستعمارية الفرنسية^(٢٣). أذ تنتج القارة الافريقية كميات كبيرة من النفط الخام يصل الى ٩ ملايين برميل في اليوم وفقاً لتقرير اللجنة الافريقية للطاقة افراك عام ٢٠٠٥، و تقدر احتياطات القارة ٨٠ مليار برميل وفقاً لتقديرات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية تتركز ٧٠٪ من تلك الاحتياطات في نيجيريا و ليبيا و غينيا الاستوائية. تعتمد فرنسا على النفط الافريقي اذ تستورد ما يقارب ٧٠٪ من احتياجاتها من القارة. نظراً لما يتميز به النفط الافريقي من مميزات هي: ذات النوعية الخفيفة مما يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز، نسبة الكبريت به منخفضة تقلل من تكلفة عملية تكريره. فضلاً عن ذلك تعتمد فرنسا بشكل كامل على النيجر و الغابون و جنوب أفريقيا في الحصول على اليورانيوم. اذ تعتمد على

٧٥٪ من احتياجات الكهرباء على الطاقة النووية وهو ما يفسر اعتمادها الكبير على الخام اليورانيوم و تشير تقديرات الطاقة الدولية الى ان صحراء شمال مالي و شرق النيجر تبوأتا المرتبة الثالثة في استحواذهما على احتياطات اليورانيوم في العالم فضلاً عن امتلاكهما لاحتياطات كبيرة من النفط الخام. كما توفر غينيا ٩٠٪ من حاجة فرنسا من البوكسيت و ٧٦٪ من المنغنيز، ٥٩٪ من الكوبالت، ٧٠٪ من النفط الذي تستخرجه شركة ELF الفرنسية من الغابون و الكاميرون و الكونغو و انجولا. و تحصل فرنسا علة ثلث فوسفاتها من تونس و المغرب و السنغال و التوغو و الجزائر، و ثلث حديدتها الخام من موريتانيا. فضلاً عن بحث فرنسا عن اسواق لتصريف المنتجات و السلع الفرنسية المصنعة و الحصول على مصادر الطاقة و الموارد الاولية^(٢٤).

ت- الوجود التاريخي الفرنسي في أفريقيا: يعود الوجود الفرنسي في القارة الافريقية لأكثر من قرنين من الزمن. فنرى أن فرنسا من أقدم الدول الاستعمارية في أفريقيا، و تاريخياً يعود وجودها بشكل عام الى الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ ثم اتبعه الغزو الفرنسي لمعظم دول القارة. كما إن فرنسا تأتي في المرتبة الاولى من بين القوى الدولية الاخرى من حيث قوة نفوذها و قدرتها على التحرك في القارة الافريقية^(٢٥). و تعد فرنسا من الدول الاوربية الأكثر حضوراً في أفريقيا ولاسيما في منطقة الصحراء و غرب أفريقيا. اذ نلاحظ لفرنسا دور رائد في ربط أفريقيا بأوروبا من حيث عملها على إقامة روابط تاريخية و دبلوماسية و ثقافية وثيقة مع الدول الافريقية. كما عملت فرنسا على الحفاظ على وجودها في أفريقيا انطلاقاً من اعتمادها

على سياسة خارجية متعددة الابعاد مميزة ازاء أفريقيا بشكل عام و أفريقيا الفرنكفونية بشكل خاص^(٢٦).

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية الفرنسية تجاه أفريقيا:

تتطلع الاستراتيجية الفرنسية الى تحقيق مجموعة من الاهداف السياسية و الاقتصادية و الامنية و الثقافية في أفريقيا لغرض ضمان مصالحها الاقتصادية و الأمنية في القارة الافريقية. تتمثل هذه الاهداف في الآتي:^(٢٧)

١- الاهداف السياسية: يكمن الهدف السياسي لفرنسا ازاء القارة الافريقية في كيفية العمل على المحافظة على وجودها في القارة، و الحرص الشديد على استعادت امجادها و سيطرتها و الحيلولة دون الابتعاد عن أفريقيا، وذلك لأن فرنسا تنظر للقارة على انها تدخل ضمن حسابات المصالح الفرنسية لما لها من اهمية في بقاء و استمرار الدولة الفرنسية كقوة عظمى ذات مكانة عالمية من جهة و لكون أفريقيا تمثل احدى العوامل الثلاثة المعززة لمكانة فرنسا الدولية الى جانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن و امتلاكها للقدرات النووية من جهة أخرى^(٢٨). وسعي فرنسا الى الحفاظ على الاستقرار الانظمة الافريقية من خلال تحويل الفرنكفونية من تجمع ثقافي الى حركة سياسية ذات صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية لغرض مناهضة التيار الانجلوسكسوني الامريكي في القارة الافريقية. ومن أهم الاهداف الاستراتيجية السياسية التي تسعى فرنسا لتحقيقها في أفريقيا هي الآتي:^(٢٩)

- تأييد اقامة أنظمة سياسية جديدة وفق مبادئ

الديمقراطية في الدول الافريقية.

- دعم عمل الحكومات المدنية و تقليص عمل المؤسسات العسكرية.

- اعداد كوادرس سياسية مثقفة و اعية من الشباب لإيجاد نخبة سياسية حاكمة تابعة لفرنسا.

- التأكيد على مبادئ الحريات العامة.

- منع العنف و التطرف بكافة أشكاله.

٢- الاهداف الاقتصادية: يمثل الهدف الاقتصادي الركيزة الاساسية في الاستراتيجية الفرنسية ازاء القارة الافريقية، اذ كانت أفريقيا وما تزال الى وقتنا هذا محط لتنافس القوى الدولية و لاسيما فرنسا من أجل الحصول على ثروات القارة المتنوعة المتمثلة بالمحاصيل الزراعية و الموارد البشرية و الموارد النفطية و المعدنية. كما تركز الاستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في كيفية العمل على تأمين الموارد الأولية و لاسيما الموارد غير المتوفرة في داخل الاراضي الفرنسية لغرض تنمية صناعتها من جهة، و في ضمان اسواق استراتيجية لتصريف المنتجات و السلع الفرنسية من جهة أخرى^(٣٠). في بداية الثمانينيات من القرن الماضي كانت فرنسا تعتمد بشكل أساس في تأمين امدادات المعادن و مصادر الطاقة و مواد الخام الأولية و اليورانيوم و النفط لصناعاتها المختلفة على دول «النيجر، الغابون، جنوب أفريقيا» و لاسيما في الحصول على اليورانيوم، إلا إن اعتمادها على اليورانيوم الافريقي أنخفض الى ٤٠٪ في اواخر الثمانينيات. إضافة الى ذلك بدأت فرنسا توسع دائرة أهتمامها و تسعى الى ايجاد مؤطى قدم لها في غرب أفريقيا للاستفادة من موقعها الاستراتيجي و الاسواق التي يضمها

الاقليم. فضلاً عن سعيها للسيطرة المباشرة على الساحل الافريقي لما يحتوي على ثروات الغاز و الذهب و اليورانيوم و احتياطي نفطي كبير، ويمثل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط انبوب الغاز العابر للصحراء و الذي يربط النيجر نيجيريا الجزائر لمساحة تصل الى ٤١٢٨ كم بامكانات سنوية تصل الى ٣٠ مليار متر مكعب، يمكن أن يكون بديلاً عن أي نقص قد ينتج في حال اقدام ايران على اغلاق مضيق هرمز الاستراتيجية الذي يمر عبره جزء كبير من نفط الخليج العربي الى الخارج. مثلما تسعى فرنسا ضمن الاستراتيجية الاوربية الجماعية لتعزيز نفوذها في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط لعدة اعتبارات جيواستراتيجية تشكل رهاناً كبيراً لاقتصاديات الدول الاوربية، و للحصول على امتيازات نفطية، و لترسيخ الأمن و التنمية الاقتصادية التي تحقق المصالح العليا الفرنسية، فضلاً عن سعيها لجذب الاستثمارات الاجنبية و السماح لشركاتها الاستثمار في أفريقيا و تطوير التعامل التجاري والمالي مع دول القارة. نستنتج مما سبق: تكمن الاستراتيجية الاقتصادية لفرنسا في أفريقيا في كيفية الحصول على مصادر الطاقة و المواد الخام لتنمية الصناعات الفرنسية، وفي كيفية إيجاد اسواق لتصريف هذه المنتجات، وان هذه الاستراتيجية لم تقتصر على اقليم معين في القارة بل شملت كل اجزاء القارة الشمالية و الشرقية و الجنوبية و الغربية و الساحل الافريقي^(٣١).

٣-الاهداف العسكرية-الأمنية: يركز الهدف العسكري للاستراتيجية الفرنسية ازاء القارة الافريقية في فترة الحرب الباردة في كيفية العمل على الحد من النفوذ السوفيتي ومنع

انتشاره في القارة. وبعد انتهاء الحرب الباردة اصبح الخطر الرئيس الذي يهدد امن المصالح الفرنسية في أفريقيا متمثل في الآتي:^(٣٢)

- التنافس الأمريكي-الصيني بالقارة الأفريقية.

- انتشار حركات الاسلام السياسي على اطراف الصحراء وفي القرن الافريقي و الساحل و شمال أفريقيا.

- ظهور العديد من التنظيمات الارهابية المتطرفة.

بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ تحولت القارة الافريقية ولاسيما الساحل الافريقي إلى نقطة عبور للعديد من التنظيمات الارهابية المتطرفة و شبكات الجريمة المنظمة في هذا الاثناء قامت فرنسا بتبني مجموعة من الاستراتيجيات لمكافحة التنظيمات الارهابية و التصدي لها^(٣٣)، كما بدأت فرنسا تنتظر للإرهاب في الساحل على أنه لا يشكل خطراً عليها فحسب بل يستهدف دول الجوار و المجموعة الدولية برمتها الأمر الذي يتطلب توفر غطاء شرعي للقيام بعمليات عسكرية للقضاء على الحركات الارهابية ومنع انتشارها في المستقبل^(٣٤). فضلاً عن ذلك سعت فرنسا الى الحصول على قواعد عسكرية في المناطق التي تشكل عمق استراتيجي في القارة، ولاسيما قرب برج باجي مختار أقصى جنوب الجزائر وفي المنطقة الشمالية من الساحل الافريقي من أجل حماية صواريخها النووية من أي هجوم مفاجئ في الساحل الافريقي^(٣٥). كما تبنت فرنسا استراتيجية أمنية جديدة ازاء القارة متعمدة في الأساس على التعاون الأمني و اعطاء الاولوية لتقديم الدعم اللوجستي، و توفير معدات الاتصالات وتدريب الوحدات المحلية،

وتبادل المعلومات الأمنية للقاء القبض على العناصر الارهابية ومكافحة القرصنة البحرية، والهجرة غير الشرعية، ورفض اعمال العنف ضد المتظاهرين وغيرها من القضايا التي تزعزع أمن واستقرار أفريقيا ومن ثم تضرر وازدادت المخاوف الفرنسية على اثر الانسحاب الفرنسي العسكري في مالي حينما أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في يونيو ٢٠٢١، انسحاباً ملحوظاً للقوات الفرنسية في يونيو، و جاء ذلك بعد فترة وجيزة من الانقلاب الثاني لمالي في أقل من عام (انقلاب أغسطس ٢٠٢٠ على الرئيس المخلوع إبراهيم بوبكر كيتا، ثم أعقبه آخر في مايو ٢٠٢١ للأطاحة بالسلطة المدنية الانتقالية، و ينتظر الماليون الموعد الجديد للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في فبراير). فيما صرح الجنرال لوران ميشون، الذي يقود المهمة العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل، بالقول: «كنا حوالي ٥٠٠٠ جندي في منطقة الساحل في صيف عام ٢٠٢١، غير أننا سنكون حوالي ٣٠٠٠ في صيف ٢٠٢٢»، ومن المتوقع حدوث مزيد من التخفيضات بحلول عام ٢٠٢٥ (٣٧).

وهذه المخاوف ازدادت في الاونة الأخيرة خصوصاً بعد كشف هيئة أركان الجيوش الفرنسية الخميس المصادف ٢٠٢٢/٢/١٧ أن نحو ٢٥٠٠ الى ثلاثة آلاف جندي فرنسي سيقون منتشرين في منطقة الساحل بعد انسحابهم من مالي خلال ستة أشهر. وقال المتحدث باسم هيئة الأركان العامة الكولونيل باسكال إيباني في مؤتمر صحفي في باريس إن ٤٦٠٠ جندي فرنسي ينتشرون في قطاع الصحراء و الساحل حالياً بينهم ٢٤٠٠ في

مالي. و أضاف «في نهاية الانسحاب سيبلغ عددهم بين ٢٥٠٠ و ثلاثة آلاف عنصر». وبعد أشهر من توتر علاقات بين البلدين، أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون رسمياً عن الانسحاب العسكري لباريس و شركائها الأوروبيين من مالي مؤكداً مواصلة الالتزام لدى دول منطقة الساحل و خليج غينيا، نظراً للعقبات المتعددة التي تضعها السلطات الانتقالية المالية، ترى كندا و الدول الأوروبية التي تعمل مع عملية برخان الفرنسية و داخل مجموعة تاكوبا الخاصة، أن الشروط لم تعد متوافرة لمواصلة مشاركتها العسكرية بشكل فعال في مكافحة الارهاب في مالي، و قررت بالتالي بدء انسحاب منسق من الاراضي المالية لوسائلها العسكرية المخصصة لهذه العمليات. و أعلن الرئيس الفرنسي أن إغلاق آخر القواعد الفرنسية في مالي سيستغرق «٤ الى ٦ أشهر» مضيفاً خلال هذا الوقت، سنواصل مهام الحفاظ على الأمن مع بعثة الأمم المتحدة في مالي (مينوسما) التي تعد أكثر من ١٣ الف عنصر حفظ سلام. أوضح أنه من المهم إيصال رسالة باستمرار «الالتزام فرنسا و شركائها في مكافحة المسلحين بمنطقة الساحل». لدول خليج غينيا. و سيصبح السكان المدنيون في قلب استراتيجية مكافحة المسلحين إذ يقول ماكرون «البداية ستكون بالبرامج الاجتماعية و المدنية التي من خلالها يمكن للعمل العسكري أن يكون ناجعاً» (٣٨). حيث قال الرئيس الإفواري الحسن واتارا إن «الانسحاب المتوقع للقوات الفرنسية و الأوروبية من مالي يخلق فراغاً أمنياً سيحتم على جيوش غرب إفريقيا البقاء بالخطوط الأمامية في القتال» ضد الجماعات المسلحة في منطقة الساحل. و أضاف واتارا في مقابلة

مع إذاعة فرنسا الدولية وقناة فرانس ٢٤ أن انسحاب هذه القوات «سيضطرنا إلى شراء أسلحة، و التوفر على قدر أكبر من الاحتراف ولكن هذا واجبنا أيضاً». و أوضح واثارا أن «مكافحة الإرهاب أمر أساسي بالنسبة لمالي و بوركينافاسو و النيجر و البلدان الساحلية»، مضيفاً «سنضطر إلى زيادة قواتنا الدفاعية، و تعزيز حماية حدودنا، و سنتخذ كل الإجراءات الممكنة فبدون أمن لن تكون هناك تنمية»^(٣٩).

٤- الأهداف الثقافية: يعد الهدف الثقافي من أهم الأهداف التي عملت الاستراتيجية الفرنسية على تحقيقه منذ بداية استعمارها للقارة الأفريقية، إذ كانت ومازالت فرنسا تسعى إلى العمل على كيفية إلغاء الثقافة الأفريقية لصالح ترسيخ الثقافة و القيم الفرنسية وقد تمكنت من تطبيق هذه الصيغة في ظل المبدأ الذي عرف بالفرنسية الإجماعية أو الاستيعابية Assimilation القائم على فرض اللغة و الحضارة و المفاهيم و المنظمات الفرنسية على الحياة الأفريقية. و اعتمدت فرنسا على المحدد التاريخي لغرض ضمان بقائها وبقاء التبعية الثقافية و الحضارية لها في القارة، ولم تعمل فرنسا على تحجيم أهمية الهدف الثقافي بعد حصول الدول الأفريقية على استقلالها، بل أستمريت في توسيع علاقاتها الثقافية مع دول القارة وذلك لاعتقاد النخب السياسية الفرنسية. كما ذكر الباحث الفرنسي جاك فرانسوا ميدار «أن سمو القيم و التقاليد الفرنسية و استيعاب النخب و المجتمعات الأفريقية ثقافياً أداة لإضفاء الشرعية على السياسة الفرنسية في الماضي وفيما بعد الاستقلال». و من أهم الأهداف الثقافية التي تسعى الاستراتيجية الفرنسية إلى تحقيقها في القارة الأفريقية هي الآتي: (٤٠)

-نشر اللغة و الحضارة و الثقافة و الهوية الفرنسية في القارة.

-الحفاظ على الآليات التربوية و التعليمية الفرنسية كحق من حقوقها التي تحصل عليها تعاقدياً لغرض اضعاف الاطر التربوية و الثقافية لدول القارة.

-خلق العراقيل لإفشال مشروعات الاصاله الحضارية و الثقافية و اللغوية التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية غير الحاكمة.

-عرقلة مشروع التعريب بفعل الضغوطات السياسية أو دعم مشروع الاندماج اللغوي في المنظومة السياسية الثقافية الفرنسية.

-تسعى لتحقيق اغتراب ثقافي للنخب لغرض خلق شروحات ثقافية و اجتماعية و ايدولوجية الأمر الذي يؤدي إلى تعميق التبعية البنوية لدول القارة تجاه فرنسا.

يمكن القول مما سبق: أن للاستراتيجية الفرنسية هدف ثقافي تسعى لتحقيقه المتمثلة في نشر اللغة و الثقافة و الحضارة الفرنسية، وان هذا الهدف لم يضمحل بعد حصول دول القارة الأفريقية على استقلالها وانما أستمريت أذ ما تزال فرنسا تسعى لترسيخ قيمها الثقافية في القارة الأفريقية.

ثالثاً: تصاعد الحركات الإرهابية بعد انسحاب القوات الفرنسية من دولة مالي:

يعد الإرهاب من أبرز التحديات التي تواجه دول القارة الأفريقية شعوباً و حكومات منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وتعاني القارة الأفريقية-كغيرها من قارات العالم- من ظاهرة الإرهاب، و انتشار التنظيمات

الإرهابية في أكثر من دولة بها، حيث أسهمت أوضاع عدم الاستقرار السياسي و الصراعات المسلحة^(٤١)، التي اجتاحت بعض دول القارة الأفريقية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة في جعلها منطقة جاذبة للعناصر المتطرفة والإرهابية من مختلف أنحاء العالم، لأنها وجدت فيها الملاذ الآمن الذي تكون فيه بعيداً عن الملاحقة أو المحاسبة، بالإضافة إلى البيئة الخصبة المناسبة لنشر فكرها، و التخطيط و التنفيذ لعمليات إرهابية في أرجاء مختلفة من القارة، و ربما خارجها أيضاً^(٤٢). وقد شهدت القارة الأفريقية -خلال العقد الأول من الحادي والعشرين- تحولاً نوعياً للأفكار المتطرفة داخل الدول الإفريقية -لأسباب مختلفة- و قيام العناصر المؤيدة لتلك الأفكار بتشكيل العديد من الحركات و الجماعات الإرهابية داخل القارة، ومن أبرز تلك الحركات «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي» شمال الصحراء الكبرى، و جماعة بوكو حرام النيجيرية، و حركة الشباب المجاهدين الصومالية^(٤٣)، و حركة أنصار الدين السلفية الجهادية في مالي، و حركة التوحيد و الجهاد في غرب أفريقيا، و جماعة أنصار بيت المقدس في مصر، و تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» في العراق و الشام، و جماعات فرعية من تنظيم داعش، و غيرها من الحركات الصغيرة التي تعتنق نفس الأفكار المتطرفة و المنتسبة للإسلام، و التي انتقل بعضها لدول القارة الإفريقية^(٤٤).

وقد تزايدت الخطورة التي تمثلها هذه الجماعات المتطرفة مع الهجمات التي تلقاها تنظيم داعش و عناصره في كل من سوريا و العراق خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧، مما دفعهم إلى التحرك بشكل أكبر نحو إفريقيا،

إضافة إلى تراجع تنظيم القاعدة في باكستان و أفغانستان منذ ٢٠١٢، الأمر الذي ساعد في انتقال التنظيمات الإرهابية إلى مناطق أخرى من العالم، فظهرت فصائل القاعدة في دول إفريقيا، خاصة في الصومال و مالي و نيجيريا بالإضافة إلى شمال إفريقيا، وعند النظر على أقاليم القارة المختلفة تظهر بوادر لجماعات متشددة استطاعت اجتذاب مؤيدين لها لتجنيدهم في العمل لصالح أفكارها و شن الهجمات في مناطق متعددة سواء في داخل الدولة التي يتواجدون بها أو في محيطها الإقليمي، ونظراً لأن تنظيم «داعش» تحول إلى شبكة جهادية إرهابية عابرة لحدود الدول، فإن مواجهته بشكل فعال تتطلب استراتيجيات و سياسات منسقة على المستويات الوطنية و الإقليمية و الدولية، ومن المتوقع في المستقبل القريب بعد عام ٢٠٢٢ ستزداد إنتشار «داعش» فبعد التطورات و الأحداث اللاحقة استطاع تنظيم داعش أن يتكيف بسرعة مع المستجدات من خلال التغيير في استراتيجيته و خطته، إذ إنتقل من استراتيجية إدارة الدولة إلى استراتيجية إدارة التنظيم الإرهابي ومن المواجهات المسلحة التقليدية مع جيوش نظامية أو شبه نظامية إلى أساليب حرب العصابات القائمة على السرية و الكر و الفر و استخدام الأسلحة الخفيفة و المتوسطة و العبوات الناسفة كما أنه بدأ يركز على الانتشار الجغرافي بدلاً من السيطرة المكانية و الاحتفاظ بأرض يصعب الدفاع عنها ومن هذا المنطلق فقد أصبحت علاقته بفروعه و خلاياه المنتشرة في العديد من الدول تقدم على أساس اللامركزية حيث أصبحت تتمتع بهامش كبير من حرية الحركة على مستوى الاستراتيجيات و الخطط ومصادر التمويل^(٤٥)،

و لذلك عاد ليستأنف أنشطته الأرهابية كما وانه عزز من أنشطته فروعه وخلاياه المنتشرة في عديد من الدول الأخرى و بخاصة أفريقيا لأنها دول هشة و المتصدعة سوف تظل تمثل بيئات ملائمة كتنظيم ولاية سيناء فرع داعش في مصر و فروع داعش في وسط و غرب أفريقيا و المتمثلة في تنظيم «ولاية غرب إفريقيا» و تنظيم «ولاية وسط إفريقيا» و تنظيم «الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى» كانت من أكثر فروع نشاطه في الآونة الأخيرة، حيث أثبتت قدرتها على تنفيذ عمليات كبيرة نسبياً، واحتلال بعض الأراضي و البلدات في بعض الدول الإفريقية المعنية، ولو بصفة مؤقتة، فضلاً عن تأمين المزيد من مصادر التمويل، نظراً لذلك، فالمرجح أن يتصاعد دور هذه الفروع خلال المستقبل المنظور، و بخاصة في استمرار تردي الأوضاع في هذه الدول، وضعف جهود مكافحة الإرهاب و جاءت جائحة كورونا في أوائل عام ٢٠٢٠ بكل ما ترتب عليها من تداعيات كارثية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الأمني بتخلق ظروفاً مواتية للتنظيم مكنته من تصعيد أنشطته الأرهابية الأمر الذي جعله يحتل مجدداً صدارة المشهد الجهادي الأرهابي العالمي^(٤٦).

ومع تصاعد الأصوات الدولية المنادية بضرورة اتخاذ إجراءات عملية من قبل الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب، قامت بعض المنظمات الإقليمية الفرعية-الإيكواس و الإيجاد- باتخاذ عدة تدابير من شأنها مكافحة الإرهاب في الأقاليم المختلفة من القارة الإفريقية التي تنشط في إطارها، من خلال تطوير برامج ذات صلة ببناء القدرات لمواجهة الإرهاب، فضلاً عن على تشكيل تحالفات إقليمية لمواجهة الإرهاب،

سواء تحت راية الاتحاد الإفريقي أو بإشرافه، مثال مجموعة الدول الخمس G٥ في الساحل الإفريقي، على الرغم من هذه المجهودات على مستوى المنظمات القارية و الإقليمية الفرعية، فإنها لم تحقق أهدافها المرجوة^(٤٧). وهذا من جهة ومن جهة أخرى تم تمديد هدف المشروع الرئيسي للاتحاد الإفريقي الرائد «إسكات البنادق...» من عام ٢٠٢٠ الى عام ٢٠٣٠. غير أن الوفاء بهذا الوعد الجديد في السياق الجيوسياسي العالمي الحالي، و تعزيز التعجيل بتنمية اقتصادات القارة لا يزال يشكل تحدياً ما لم تعتمد المنطقة بقوة نهجاً قارياً إقليمياً لتعزيز الأمن يستند الى القدرات الذاتية في مجال الأمن و الحوكمة القارية، و خطة التنمية من أجل السلام الدائم و الرخاء^(٤٨).

ومما زاد الامر خطورة و زاد سقف التوقعات المستقبلية القربية و المتوسطة و البعيدة المدى معه في ١٧ شباط عام ٢٠٢٢ بعد إنسحاب القوات الفرنسية من مالي بقرار مفاجئ وهذا بدوره يؤثر الاستقرار الاقليمي في غرب افريقيا و على بناء السلام في القارة الإفريقية عموماً؛ لأنه سيخلق فراغ أمني استراتيجي و سوف يؤدي الى رجوع الإرهاب في القارة السمراء مما يؤدي تحول المنطقة للإرهاب المحلي و العالمي^(٤٩). و إزاء تزايد الإفعال الإرهابية و اعتبارها ظاهرة حقيقية، لا يمكن تجاهلها أصبح من واجب الدول اتخاذ الإجراءات و التدابير العملية التي ترمي الى منع الإرهاب، و هذه التدابير تكون داخلية تقوم بها الدولة داخل إقليمها بالقضاء على الأسباب التي تدفع الأفراد الى ارتكاب الأفعال الإرهابية، وقد تكون تدابير ذات طابع دولي، تتم في إطار الجهود الدولية لمناهضة الإرهاب، كمطالبة الدول بالوفاء

بالتزاماتها وفقاً لقواعد القانون الدولي العام و توثيق التعاون بين الدول بمنع الإرهاب و مكافحته، و لهذه التدابير دور كبير في مكافحة جرائم الإرهاب، و أن تعزيز التعاون الدولي و تكريسه بالإنضمام الى الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب يعد من أهم السبل الملائمة لمنع وقوع هذه الجريمة بمختلف صورها^(٥٠).

وزادت المخاوف الدولية مؤخراً بسبب التصريح الأخير لقائد «أفريكوم» حيث حذر الجنرال ستيفن تاونسند قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا في ٢٨-٧-٢٠٢٢، من أن التهديد الإرهابي يتصاعد في القارة السمراء، خصوصاً غرب إفريقيا ومنطقة الساحل، في ظل اتساع نطاق أنشطة الجماعات الموالية لتنظيمات مسلحة، مثل «داعش» و «القاعدة»، في المنطقتين، أي اعتبرت منطقة غرب إفريقيا منطقة مؤثرة ذات ارتباط وثيق بالأمن القومي الأمريكي، تزداد فيها وتيرة التهديدات المتصلة بالأمن الانساني، و ترتفع احتمالات شن هجمات إرهابية منها على الولايات المتحدة، كما يمكن أن تكون بيئة خصبة لنمو الإرهابيين^(٥١). و أشار تاونسند الى أن جماعة «نصرة الإسلام و المسلمين» التابعة لـ«القاعدة»، تشكل التنظيم الأكبر و الأكثر خطورة في الغرب الإفريقي، وذلك جنبا إلى جنب، مع مجموعتين تدينان بالولاء لـ«داعش»، إحداهما تنشط في «الصحراء الكبرى»، و الأخرى تنفذ عملياتها في غرب القارة السمراء، وتمثل منطقة بحيرة تشاد، في أغلب الأحيان، المعقل الرئيس لها. و شدد القائد العسكري الأمريكي البارز في مؤتمر صحفي عن بعد نظمته وزارة الخارجية الأمريكية، على أن «بوكو حرام»، لا تزال موجودة على ساحة التنافس مع التنظيمات

الأخرى في غرب إفريقيا، على الرغم من أن تأثيرها لم يعد كما كان سابقاً، عندما كانت هجماتها، تهيمن على تغطيات وسائل الإعلام في العالم. و بحسب تاونسند، استسلم كثيرون من مسلحي هذه الجماعة التي تشكل نيجيريا معقلها الرئيس، للسلطات الأمنية، أو قرروا الانضواء تحت لواء «داعش-غرب إفريقيا»، التي أصبحت تمثل التنظيم الأشد خطورة، في منطقة النفوذ السابقة لـ«بوكو حرام». و أكد قائد (أفريكوم)، أن التهديد الذي يمثله «داعش» في غرب إفريقيا يتوسع الآن على نحو كبير، خصوصاً في نيجيريا، مشيراً في هذا الشأن الى هروب مئات السجناء مطلع العام ٢٠٢٢، من سجن في إحدى ضواحي العاصمة أبوجا، في عملية أعلن ذلك التنظيم، مسؤوليته عنها. و أكد قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا، أن الولايات المتحدة تسعى للحد من تصاعد النشاط الإرهابي في غرب إفريقيا، و الحيلولة دون امتداد نطاقه الى دول الساحل، مشيراً الى أن التطورات الجارية في هاتين المنطقتين، تشكل «مبعث قلق بالغ»، للمجتمع الدولي الذي يتابعها عن كثب. و أضاف أن بلاده تركز أنشطتها على تقديم الدعم لشركائها في دول الساحل و الغرب الإفريقي، من خلال توفير المعدات و التدريب و الاستشارات لها، و تعكف على بحث كيفية اتباع سياسات أكثر فاعلية، على صعيد ملف محاربة الإرهاب. و لم الجنرال الأميركي الإشارة، الى «مكاسب تكتيكية» تحققت على صعيد الحرب ضد الإرهاب في القارة السمراء، و تمثلت في مقتل عدد من القادة البارزين هناك، على رأسهم عبد المالك درودكال، زعيم «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، جناح القاعدة في شمال

أفريقيا، و الذي قتل قبل نحو عامين. ولكن الجنرال تاونسند شدد في الوقت ذاته، على أنه لن يتسنى إلحاق الهزيمة بتنظيمات «التطرف العنيف» في إفريقيا بالقوة العسكرية وحدها، في ضوء ضرورة التعامل مع جذور هذه المشكلة المتمثلة في «الحكم غير الكفاء أو غير الرشيد»، بما يوجب ضرورة تبني نهج شامل للتصدي لتلك التنظيمات^(٥٢).

كانت السنوات الأخيرة صعبة للغاية وملينة بالتحديات الجسام بالنسبة لأفريقيا. إذ شهدت القارة سلسلة من الصدمات، أهمها جائحة كوفيد-١٩ التي كلفت الدول الأفريقية في عام ٢٠٢٠ وحده ما لا يقل عن ١٥٥ مليار دولار من خسائر الانتاج وفقاً للبنك الدولي. ولم يقتصر الأمر على تلك الجائحة الصحية حيث عانت القارة كذلك من تداعيات الحرب الأوكرانية و الحرب في غزة. و تواجه العديد من البلدان حالياً نقصاً حاداً في النقد الأجنبي بينما يعاني المواطنون من أزمات ارتفاع تكلفة المعيشة. و قد يكون من الخطأ أن نتجاهل تأثيرات موجة الانقلابات العسكرية و المدنية التي تحدث في جميع أنحاء القارة و لاسيما في منطقة الساحل، وفي ذات الوقت يكشف تغير المناخ بسرعة عن عدم استعداد المنطقة للواقع البيئي الجديد الذي نجد أنفسنا فيه^(٥٣). هذا من جانب و من جانب آخر ازدياد وتيرة النزاعات الكبرى في أفريقيا عموماً على أثر الانسحاب الفرنسي من دولة مالي و تؤكد الأمم المتحدة على أن العملية ينبغي أن تصل الى فهم مشترك لأسباب النزاع العنيف و نتائجه و أن هذا ما يجعل إطارها يضع رؤية مشتركة لأسباب النزاع الكامنة و نتائجه كمدخل لإيجاد إستراتيجية تحول و تخطيط. وانطلاقاً من اعلاه و من نافلة القول

أن ازدياد الحركات الارهابية و النزاعات في القارة الافريقية سببها الأثر الاستعماري في بناء دول هشّة و سريعة الانهيار هذا ناهيك على التنافس العالمي و تكالب الدول سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي و البحث عن مصالحها و وضع موطئ قدم لها في قارة تزخر بالموارد الطبيعية و الموقع و الأهمية الجيوبولتيكية أي هناك دور الفواعل الخارجية سواء العامة و الخاصة في تعزيز العنف و توفير البيئة المناسبة لاندلاع النزاعات الداخلية المسلحة فأثر سياسات الهيمنة الغربية و دورها في اندلاع الانفلات الامني و استمرار حالات الاستعصاء فربط النزاعات المسلحة بمسار العولمة من خلال دور الشركات المتعددة الجنسية و الشركات الامنية الخاصة و الجريمة المنظمة في تمويل القتال و العنف بالمنطقة كل ذلك ساعد على أنتشار النزاعات و الحروب الأهلية في المستقبل و التمدد الارهابي في أفريقيا فمن المرجح استمرار التمدد الإرهابي في بلدان القارة الافريقية الهشة فعودة الارهاب في غرب افريقيا و الذي يوتر سلباً على الاستقرار الاقليمي و يؤثر على استقرار القارة ككل لاحظ الشكل رقم (١)^(٥٤).

المسارات الكبرى للنزاعات الافريقية في عام 2022



المسارات الحاكمة

- استمرار الحرب الأهلية الإثيوبية: من المستبعد نجاح جهود الوساطة في حل الأزمة الإثيوبية.
- استمرار أزمات منطقة الساحل الكبرى:
 - من المرجح أن تستمر الأزمة الإنسانية والأمنية التي تجتاح منطقة الساحل في التفاقم، مع تزايد العنف العرقي والصراعات السياسية.
 - من المرجح أن يؤدي الصراع في منطقة الساحل وأجزاء أخرى من إفريقيا إلى تفاقم أزمات الأمن المائي والغذائي والبطالة والفقر.
 - سيكون جنوب السودان بؤرة صراع أخرى مع اقتراب انتهاء العمل باتفاقية ٢٠١٨ المعاد تفعيلها بشأن حل النزاع.
 - ستؤدي المخاطر السياسية والأمنية المتنامية إلى تفاؤل فرص تدفقات رأس المال الأجنبي.
- التمدد الإرهابي في إفريقيا: من المرجح استمرار التمدد الإرهابي في بلدان القارة الإفريقية الهشة.



ملامح المخاطر الأمنية

- وقوع ١١ دولة من بين الدول الـ ١٥ الأكثر هشاشة في العالم، في قارة إفريقيا.
- يشكّل خليج غينيا بؤرة ساخنة للقرصنة في العالم.
- يمثل الاتجار بالمخدرات مصدراً لقلق دائم في شرق وغرب ووسط إفريقيا.
- تمثل الجريمة الإلكترونية تحدياً أمنياً خطيراً بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون.
- معاناة منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد والصومال وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق من الإرهاب.
- امتداد تداعيات تغير المناخ وجائحة كورونا لكل دول القارة.
- تنامي مشكلة انعدام الأمن الغذائي ونزوح السكان والضغط على موارد المياه.

المصدر: حمدي عبد الرحمن حسن، ماذا بعد الانسحاب الغربي من إفريقيا؟ إرهابات حرب باردة جديدة، مجلة أفاق مستقبلية، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٢٠.

وعليه، يعد الإرهاب من أخطر الظواهر والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية في القرن الحالي، وأن خطرهما يؤثر بشكل واضح على الأفراد والمجتمعات بصورة عامة، وذلك على كافة الأصعدة، وتنوع انعكاسات العمليات الإرهابية في الدول الأفريقية، ما بين سياسية وأمنية واقتصادية ودينية بصورة تعكس إجمالاً الآثار السلبية للإرهاب في تلك الدول. وهي مسألة يزيد من حدتها ضعف الهياكل السياسية والاقتصادية، وتدني مستويات المعيشة في أغلبها، بما يزيد من ضخامة تلك الآثار بالمقارنة مع نظيرتها في الدول المتقدمة وهذا يعني أن انعكاسات الإرهاب على القارة الأفريقية والتي تنعكس وتؤثر على عمليات بناء السلام في القارة الأفريقية حيث متغير الحرب على الإرهاب من أهم المتغيرات المؤثرة على بناء السلام أذ لم تعد الأساسية. فيؤثر في تداعياته على الاستقرار الأمني والسياسي، كما تؤثر سلباً على التنمية المستدامة وأماكنيات الاندماج الوطني والإقليمي في المناطق التي تضربها^(٥٥).

الخاتمة و الاستنتاجات:

صحيح أنه في بداية الاستقلال كان الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا بهدف إقامة و حماية استقرار و متانة أنظمة حكم موالية،

و توفير تعليمات لتعزيز قدرات قوات الدول الشريكة، خاصة في مكافحة الجماعات الإرهابية، و مراقبة الحدود البرية و المداخل البحرية، و عمليات حفظ السلام، و التحضير للعمليات و التكتيكات على مستويات القيادة و الاستخبارات و الخدمات اللوجستية، من بين أمور و خدمات أخرى، يتسق التعاون العملياتي مع برنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الإفريقية (RECAMP)، لتمكين الاتحاد الإفريقي و المجتمعات دون الإقليمية من الحصول على قوات متاحة و موثوقة و مدربة تدريباً جيداً. أن الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل و غرب إفريقيا يستجيب لحاجة القوة الاستعمارية السابقة الى البقاء في فضاء انتشارها الطبيعي و أماكن نفوذها، فيما يتعلق بالروابط التاريخية (التي تربط عاصمة الاستعمار و مستعمراتها التاريخية)، كذلك هذا الوجود في إفريقيا سمح دائماً لفرنسا بأن تكون في قلب آليات حل النزاعات و إدارتها، خاصة في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، وتأثيرها على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بخصوص هذه الدول، حيث تبقى إفريقيا مهمة بالنسبة لفرنسا و يجب فهم نشاطها في القارة في سياق الأهمية التي توليها لإفريقيا بعدها ساحة مميزة لاستعراض القوة الفرنسية في الخارج. و مركزية إفريقيا في الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية، و طبيعة إنهاء الاستعمار الفرنسي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و التي تمثلت في التفاوض على شكل من أشكال إنهاء الاستعمار يسمح لفرنسا بالاحتفاظ بنفوذها في غرب و وسط إفريقيا مجال تأثيرها التقليدي المغادرة للبقاء بشكل أفضل، و إن الوجود

العسكري الدائم و التدخل العسكري في هذا الجزء من أفريقيا هما جزء من مجموعة كثيفة من الروابط التي حافظت عليها فرنسا مع المنطقة منذ الاستقلال السياسي تتمثل في عدد كبير من المواطنين الفرنسيين و الفرنسيين مزدوجي الجنسية الذين يعيشون في أفريقيا وخاصة في أفريقيا الناطقة بالفرنسية، كثافة الوجود السياسي منطقة الفرنك، الى جانب المصالح السياسية و الاستراتيجية، تقدر فرنسا أيضاً مصالحها الاقتصادية لفرنسا أيضاً مصالح اقتصادية كبيرة في غرب أفريقيا، كالنفط في الجابون و جمهورية الكونغو وخليج غينيا. يمكن القول مما سبق: لم تزول مكانة أفريقيا في الاستراتيجية الفرنسية بعد حصول دول القارة على استقلالها، وانما استمرت أهميتها الى وقتنا الراهن. ومن أهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها. هي الآتي:

١. وجود استراتيجية فرنسية واضحة ازاء القارة الافريقية عموماً و غرب أفريقيا خصوصاً، وانها وان شهدت تراجع في الثمانينيات و التسعينيات من القرن الماضي، لكنها عادة بقوة في القرن الحادي و العشرين كجزء من الاستراتيجية فرنسا للبحث عن مكانة عالمية.

٢. أن الاستراتيجية الفرنسية الجديدة في القرن الحادي و العشرين تميزت بالهدوء و التعاون قائمة على تقديم الدعم و تشجيع الدول الافريقية على تحقيق التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

٣. انتهاء سياسة التعاون لا يعني أن فرنسا لم تستعمل القوة العسكرية، بل شهدت السياسة

تدخلات عسكرية في دول القارة، لكن تميزت تلك التدخلات بالشرعية جاءت تارة لحل الازمات السياسية التي تعاني منها دول القارة، و تارة للقضاء على التنظيمات الارهابية المنتشرة في دول القارة.

٤. عملت الاستراتيجية الفرنسية على دعم الامن و الاستقرار السياسي في القارة عن طريق اطلاقها العديد من مشروعات و مبادرات في المجالات كافة للقضاء على كل ما يزعزع الأمن و الاستقرار في أفريقيا.

٥. على فرنسا ان ارادت المحافظة على نفوذها في أفريقيا أن تضع خطط و استراتيجيات مستقبلية في كيفية تطوير و زيادة حجم تبادلاتها التجارية و استثمارتها، زيادة المنح و المساعدات ليس في الدول الفرنكفونية فحسب بل مع دول القارة جميعاً. كي لا تذهب دول القارة باتجاه الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا في المستقبل.

٦. أن البلدان الافريقية تلعب دوراً مركزياً في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، و لها أهمية حاسمة في الحفاظ على اللغة الفرنسية لغة عالمية في بيئة عالمية متزايدة تواجهها فرنسا من القوى الناشئة مثل جمهورية الصين و الهند و دول الشرق الاوسط و البرازيل.

٧. في بيئة عالمية متعددة الأقطاب و تنافسية بشكل متزايد لدى فرنسا مصلحة جيو استراتيجية أساسية في الحفاظ على وجودها العسكري في غرب إفريقيا و يعد هذا الوجود بالاضافة الى العلاقات الثنائية الوثيقة التي تحافظ عليها مع بعض البلدان الرئيسية، هي الطريقة الأكثر

فعالية، من أجل الاحتفاظ بقوة متوسطة الحجم للحفاظ على مكانتها كلاعب رئيس في القارة. حيث يلعب هذا الوجود دوراً رئيساً في تبرير مقعد فرنسا الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفرنسا طرف فاعل أساسي عندما تتم مناقشة القضايا الأمنية غرب ووسط أفريقيا في الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي.

٨. مع رحيل القوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة فإن الصراع بين الجيش المالي و المتمردين يمكن أن يؤدي الى تفاقم تمرد الجماعات المسلحة في البلاد حيث تسيطر الجماعات المرتبطة بتنظيمي القاعدة و الدولة على مناطق واسعة.

٩. مع رحيل القوات الفرنسية من دولة مالي ستشهد منطقة الساحل غرب أفريقيا عد الاستقرار السياسي و الأمني: واجهت البلدان التي تمتد عبر منطقة الساحل تحديات أمنية هائلة في عام ٢٠٢٣، ومن المرجح أن يتحسن الوضع كثيراً في عام ٢٠٢٤. و قد أدت سلسلة من الانقلابات الناجحة في السنوات الأخيرة الى انشاء حزام للنظم العسكرية في أفريقيا يشمل السودان و تشاد و النيجر و مالي و بوركينا فاسو و غينيا في أفريقيا. كما أن الصراع المسلح سوف يستمر في زعزعة استقرار المنطقة و تشريد داخل هذه البلدان و عبر الحدود. إن التوقعات الأمنية قاتمة بالنسبة لمنطقة الساحل في عام ٢٠٢٤. ومن المقرر أن تجري مالي و بوركينا فاسو و تشاد انتخابات رئاسية في عام ٢٠٢٤، الأمر الذي سيزيد من تعقيد السياسات المتقلبة و المظالم الاجتماعية و الصراع المسلح. و بأفترض

إجراء الانتخابات، سيكون من الصعب إزاحة المرشحين الرئيسيين المدعومين من المجالس العسكرية عبر صناديق الاقتراع. إن هذه المجالس العسكرية الحاكمة تهيمن على مؤسسات الدولة و تقوم بقمع أي معارضة سياسية جادة. ومن المرجح أن يتم تأجيل الانتخابات في جنوب السودان، و التي كان من المقرر إجراؤها في ديسمبر ٢٠٢٤، حتى عام ٢٠٢٥، على الأقل حيث تعمل الحكومة جاهدة من أجل توحيد قوات الأمن و صياغة دستور دائم و إجراء تعداد سكاني في الوقت المناسب لتنظيم الانتخابات^(٥٦).

•Sources lest

1.French in the time of Majid Al-Awda, Africa in Politics, a book about: Authors' Group, The Map of International Competition in Africa Requires Experience and Discoveries Objectives, 1st edition, Iraqi-African Center for Strategic Studies, Iraq, 2021.

2.Rawya Tawfiq, French policy in Africa...the military tool in the service of economic interests and the call for civilizational missions, African Readings Magazine, Islamic Forum, No. 20, p. 27, at the electronic link: <https://www.qiraatafrican.com/media/magazine/4807-2020.pdf>

3.Hamdi Abdel Rahman, Africa and

Printing, Publishing and Distribution, Amman, 2002.

10. Abdul Hamid Al-Eid Sultan, The Strategy of the United States of America but the Americas after the End of the Cold War, unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2002.

11. Muhammad Morsi Al-Hariri, Gulf Geography, 1st edition, University Knowledge House, Alexandria, 1994.

12. Ahmed Najm al-Din Flija, African General and Regional Study (Non-Arab Countries), University Youth Foundation, Alexandria, 1978.

13. Jean Leonrogg (He is Al-Hasan bin Muhammad Al-Wazzan Al-Zayati), Description of Africa, translation from French to Arabic: Abdul Rahman Hamida-Ali Abdul Wahed, College of Social Sciences, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia - Riyadh, 1399 AH.

14. Hassan Muhammad Al-Wazzan, Description of Africa, 2nd edition, Part One, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 1983.

the Challenges of the Age of Hegemony: What Future?, 1st edition, Madbouly Library, Cairo, 2007.

4. Souilih Ould, French policy towards Africa during the era of Macron: between change and change, Research and Political Journal, Volume 6, Issue 1, Algeria, 2021.

5. Ratiba Bard, Al-Yusr fi Geopolitics and International Geopolitical Politics, 1st edition, New University Publishing House, Algeria, 2022.

6. Muhammad Riyad-Kawthar Abdel Rasoul, Africa Study of the Gulf's Ingredients, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, 2012.

7. Bulut Bashir Azab Al-Shaari, Bulut Signing the Afro-Asian Agreement (Ethiopia and Pakistan as a Model), 1st edition, Center for Palestine Studies, Al-Rushd Printing, Publishing and Distribution, University of Baghdad, 2011.

8. Muhammad Abdel-Ghani Saudi, Africa, Al-Akhira Institute and European Studies, Cairo University, 1997.

9. Jaafar Abbas Hamidi, Modern and Contemporary History of Africa, 1st edition, Dar Al-Fikr for

Minority, 1st edition, Arab Democratic Center for Strategic and Economic Liberalism, Berlin-Germany, 2020.

21. Khairy Abdul Razzaq Jassim, French-American competition for African immigrants: a study in the Algerian model, Journal of Strategic Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, second issue, 1995.

22. Kafsi Ali, French Franciscot in Africa from 2011 to 2016, Case Study: Côte d'Ivoire, Mali and the Central African Republic, Master's thesis, Faculty of Political Science and International Relations, Department of International Studies, University of Algiers, 2017.

23. Justine Brabant-Anthony Fauchard, The Dark Side of French Development Aid in Africa, translated by: Sidi M. Ouédraogo, African Readings, publication date 12/7/2021, at the electronic link: <https://www.qiraatafrican.com/home/new>

24. Khaled Bashkit, The Role of the Humanitarian Security Approach in Achieving Security on the European Coast, unpublished master's the-

15. Muhammad Riyadh-Kawthar Abdel Rasoul, for coverage of university subjects, Dar Al-Nahda Al-Arabiyya, Beirut-Lebanon, without a year.

16. Rima Marzouk, Africa's geopolitical profitability and its economic benefits, based on the book: Saif Nasr Tawfiq, International Trends towards African Diversity, 1st edition, Arab Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany, 2020.

17. Anwar Abdel-Ghani Al-Akkad, Al-Wajeez in the Regionalization of the European Continent, 1st edition, Dar Al-Marikh, Riyadh, 1982.

18. Falah Marouf Jamal Ibrahim Ibrahim-Salam Fadel Ali, Sub-Saharan Africa: A Study of Ethnic Diversity, Arabic Edition, Dar Publishers and Distributors, Amman, 2016.

19. Nada Aliwi Laibi, Successful Rivalry in the Horn of Africa after 2001, 1st edition, Bayt Al-Hikma, Republic of Iraq - Baghdad, 2021.

20. Towards Nadeen Al-Kahil, Samarra University..., from: Saif Nasr Tawfiq's book, International Orientations towards the African

(٤) راوية توفيق، مصدر السابق ذكره، ص ٢٧.

(٥) راوية توفيق، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٦) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهمينة أي مستقبل؟، ط ١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠١.

(٧) صويلح مولود، السياسة الفرنسية تجاه افريقيا في عهد ماكرون: بين الاستمرارية و التغيير، مجلة ابحاث قانونية و سياسية، المجلد ٦، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢١، ص ١٠٦.

(٨) زمن ماجد عودة، مصدر سابق الذكر، ص ١٠٧.

(٩) رتيبة برد، اليسير في الجيوبوليتيك و الجيوسياسية الدولية، ط ١، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٣٣.

(١٠) زمن ماجد عودة، مصدر سابق الذكر، ص ١٠٨-١٠٩.

(١١) محمد رياض-كوثر عبد الرسول، أفريقيا دراسة مقومات القارة، مؤسسة هنداي للتعليم و الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٧.

(١٢) صبيح بشير عذاب الشعري، إسرائيل ودول المحيط الاقرو- آسيوية (اثيوبيا والصين وباكستان انموذج)، ط ١، مركز الدراسات الفلسطينية، الرشد للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ٦٠.

(١٣) محمد عبد الغني سعودي، افريقيه،

sis, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers, 2011.

25. Majeed Kamel, The Pirates of Israel...America...and the Nail of Juha, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, 2009.

26. Khadija Falah, French foreign policy towards the Sahel region, unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Sciences, Department of Political Sciences, Larbi Ben M'hidi University, Algeria, 2015.

الهوامش

(١) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(٢) زمن ماجد عودة، أفريقيا في السياسة الفرنسية، عن كتاب: مجموعة مؤلفين، خارطة التنافس الدولي في أفريقيا متطلبات المصالح و اختلاف الاهداف، ط ١، المركز العراقي-الافريقي للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢١، ص ١٠١.

(٣) راوية توفيق، السياسة الفرنسية في أفريقيا..الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعوي المهمة الحضارية، مجلة قراءات أفريقية، المنتدى الاسلامي، العدد العشرون، ص ٢٧ على الرابط الالكتروني: <https://www.qiraatafrican.com/media/magazine> ٢٠٢٠-٤٨٠٧.

معهد البحوث والدراسات الافريقيه ، جامعه
القاهره ، ١٩٩٧ ، ص ٤٥.

(١٤) جعفر عباس حميدي، تاريخ أفريقيا
الحديث والمعاصر، ط١، دار الفكر للطباعة
والنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ١١ .

(١٥) الدول العربية في القارة الافريقية عشرة
دول وهي (الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا،
تونس، مصر، السودان، الصومال، جيبوتي،
جزر القمر).

لمزيد من التفاصيل ينظر:

-عبد الحميد العيد سلطان، استراتيجية الولايات
المتحدة الامريكية حيال القارة الافريقية بعد
انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير
منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،
٢٠٠٢، ص ٩.

(١٦) عبد الحميد العيد سلطان، المصدر نفسه،
ص ٩.

(١٧) محمد مرسي الحريري، جغرافية
القارة الافريقية، ط١، دار المعرفة الجامعية،
الاسكندرية، ١٩٩٤ ص ٦.

(١٨) أحمد نجم الدين فليجة، أفريقية دراسة
عامة و إقليمية (الاقطار الغير عربية)، مؤسسة
شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ١٥٤

(١٩) جان ليون الافريقي (هو الحسن بن محمد
الوزان الزياني)، وصف أفريقيا، الترجمة من
الفرنسية للعربية: عبد الرحمن حميدة-علي عبد
الواحد، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام
محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية

السعودية-الرياض، ١٣٩٩ هـ، ص ٣٥.

(٢٠) حسن محمد الوزان ، وصف افريقيا ،
ط٢، الجزء الاول، دار الغرب الإسلامي،
بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٧. لمزيد من التفاصيل
ينظر: محمد رياض-كوثر عبد الرسول، إفريقيا
دراسة لمقومات القارة، دار النهضة العربية،
بيروت-لبنان، بلا سنة، ص ١٠٠ ومابعد.

(٢١) ريمة مرزوق، أفريقيا الخصائص
الجيوسياسية و الثروة الاقتصادية، عن كتاب:
سيف نصر توفيق، التوجهات الدولية تجاه
القارة الأفريقية، ط١، المركز الديمقراطي
العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و
الاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠٢٠، ص ٢٦.

(٢٢) انور عبد الغني العقاد ، الوجيز في
اقليميه القاره الافريقيه ، ط١، دار المريخ ،
الرياض ، ١٩٨٢ ، ص ٣.

(٢٣) فلاح جمال معروف-بشير ابراهيم
الطيف-سلام فاضل علي، أفريقيا جنوب
الصحراء: دراسة جغرافية إقليمية، الطبعة
العربية، دار ناشرون و موزعون، عمان،
٢٠١٦، ص ١٠٩.

(٢٤) ندى عليوي لعبي، التنافس الاقليمي في
القرن الأفريقي بعد عام ٢٠٠١، ط١، بيت
الحكمة، جمهورية العراق-بغداد، ٢٠٢١،
ص ٧.

(٢٥) نادين الكحيل، نحو القارة السمراء...،
عن كتاب: سيف نصر توفيق، التوجهات
الدولية تجاه القارة الأفريقية، ط١، المركز
الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و

السياسية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠٢٠، ص ٥-٦.

(٢٦) خيرى عبد الرزاق جاسم، التنافس الفرنسي-الامريكي على القارة الأفريقية: دراسة في الانموذج الجزائري، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الثاني، ١٩٩٥، ص ٨٧.

(٢٧) زمن ماجد عودة، المصدر نفسه، ص ١١٠-١١١.

(٢٨) كفسى علي، التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦ دراسة حالة: كوت ديفوار، مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١٧، ص ٣٤.

(٢٩) جوستين برابانت-أنطوني فوشارد، الجانب المظلم للمساعدات الانمائية الفرنسية في إفريقيا، ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو، قراءات أفريقية، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٢/٧، على الرابط الإلكتروني: <https://www.qiraatafrican.com/home/new>

(٣٠) كفسى علي، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣١) خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الانسانية في تحقيق الأمن في الساحل الافريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠١١، ص ١٢١.

(٣٢) كفسى علي، المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٣٣) مجدي كامل، قرصنة الصومال إسرائيل..أمريكا..ومسار جحش، ط ١، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٣٤) غادة كمال محمود سيد، مكافحة الإرهاب في إفريقيا على ضوء الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ط ١، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٦٠٣.

(٣٥) خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٤٦.

(٣٦) مزارة زهير، السياسة الامنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي: بين القطيعة والاستمرارية، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد ١٨، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٢٩٥.

(٣٧) مجدي كامل، مصدر السابق ذكره، ص ٢٥٤.

(٣٨) نيكولاس نيغوس، ماذا يمثل إغلاق القاعدة العسكرية الفرنسية في تمبوكتو؟، ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو، قراءات أفريقية، تاريخ النشر ٢٠٢١/١٢/٢٦، على الرابط الإلكتروني <https://www.bbc.com/afrique/-region-٥٩٦٧٢٧١٠>

(٣٩) الفرنس برس، ثلاثة آلاف جندي فرنسي سيقون منتشرين في منطقة الساحل،

(٤٦) خالد محمد طاهر شبر، الإرهاب و النظام السياسي الدولي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ط١، سلسلة الاطاريح و الرسائل الجامعية ٦، مركز الرافدين للحوار، بيروت/النجف الاشرف، ٢٠٢٢، ص٩.

(٤٧) حسنين توفيق إبراهيم، هل يتصاعد دور تنظيم «داعش» خلال عام ٢٠٢٢؟، مجلة آفاق مستقبلية، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء المصري، القاهرة، العدد (٢)، ٢٠٢٢، ص ١٧٣-١٨٠.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل ينظر: جيسون دافيدسون، فرنسا و بريطانيا و التدخل في ليبيا تحليل متكامل، سلسلة دراسات عالمية، ط١، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد ١٣٤، ابو ظبي-دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص١٩-٢٠.

(٤٩) هيبوليت فورك، أفريقيا و الحرب الباردة الجديدة... نحو نهج إقليمي للأمن و الحوكمة القارية، ترجمة: سيدي.م. ويدراوغو، قراءات إفريقية، تاريخ النشر، ٢٤-٨-٢٠٢٢، على الرابط الإلكتروني: <https://www.qiraatafrican.com/home/new>

(٥٠) أسماعيل حمودي، الانسحاب الفرنسي من مالي: تحولات ميزان القوى أم حسابات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر ٧ مارس ٢٠٢٢، على الرابط الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net>

٢٠٢٢/٢/١٧، على الرابط الإلكتروني: www.qiraatafrican.com/home/new

(٤٠) الفرنس برس، واتارا: انسحاب القوات الفرنسية و الاوربية سيخلق فراغا، ٢٠٢٢/٢/١٧، على الرابط الإلكتروني: www.qiraatafrican.com/home/new

(٤١) كفسي علي، مصدر السابق ذكره، ص٣٩-٤٠.

(٤٢) بدر حسن الشافعي، تسوية الصراعات في أفريقيا (نموذج الإيكواس)، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٩.

(٤٣) مارك مازيتي، حروب الظل الحروب السرية الأمريكية الجديدة، ترجمة: انطوان باسيل، ط٣، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت، ٢٠١٦، ص٢٥-٢٦.

(٤٤) محمد خواجه، القاعدة: الجيل الثالث رؤية عسكرية، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٦، ص١٧-١٨.

(٤٥) حكيم نجم الدين، نيجيريا أزمة «بوكو حرام» و تقييم الجهود في محاربتها، مجلة متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية، العدد (١)، ٢٠٢٠، ص١٩ على الموقع الإلكتروني: www.kfcris.com. و ينظر كذلك آدم يوسف، بوكو حرام في بحيرة تشاد: الاستراتيجية الحديثة في الساحل الافريقي و آثارها على المنطقة، مجلة متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الاسلامية، العدد (١)، ٢٠٢٠، ص٢٦. على الموقع الإلكتروني: www.kfcris.com

ماكرون يدعو لتحالف جديد مع أفريقيا، قراءات
أفريقية، الأخبار ٢٠-١-٢٠٢٢ على الرابط
<https://www.qiraatafrican.com/home/new>

(٥٧) حمدي عبد الرحمن حسن، اتجاهات
المستقبل الأفريقي عام ٢٠٢٤، مجلة قراءات
أفريقية، تاريخ النشر ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣، على
الموقع الإلكتروني: <https://qiraatafrican.com/16671/com>

الملخص:

تنتهج فرنسا في القرن الحادي والعشرين
سياسة خارجية جديدة منسجمة مع التطورات
التي شهدتها النظام الدولي الجديد وتمثلة
بتراجع استعمال القوة العسكرية امام تقدم القوة
الاقتصادية و التكنولوجيا، وانتشار جماعات
مسلحة متطرفة عابرة للحدود الوطنية، وانتشار
المنظمات الحكومية وغير الحكومية عابرة
للحدود القومية. والسياسة الخارجية الفرنسية
الجديدة قائمة على التعاون في المجالات كافة
ليس في أفريقيا فحسب بل في مختلف دول
العالم، انطلاقاً من رغبته في البحث عن
مكانة في النظام الدولي بين القوى الكبرى من
جهة، ولتعزيز مكانتها في مناطق نفوذها و
حماية مصالحها الاقتصادية والامنية ولاسيما
بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ التي جعلت من
القارة الافريقية جزء من الاستراتيجية العالمية
لمكافحة التنظيمات الارهابية من جهة أخرى.

وجاء الانسحاب الفرنسي العسكري المفاجئ
في مالي حينما أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل

(٥١) إيان ديفيس، النزاعات المسلحة وعمليات
السلام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،
عن تقرير: التسلح و نزع السلاح و الأمن
الدولي الكتاب السنوي ٢٠٢٠، ترجمة: عمر
سعيد الايوبي و آخرون، ط١، مركز دراسات
الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام
الدولي، بيروت، ٢٠٢١، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٥٢) أحمد عبد الرحمن خليفة، الاستراتيجية
الأمريكية في غرب أفريقيا و مجابهة النفوذ
الصيني خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢١، المجلة
العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم
السياسية، جامعة الاسكندرية، المجلد الثامن،
العدد السادس عشر، ٢٠٢٣، ص ٧.

(٥٣) رويترز، قائد «أفريكوم» يحذر من
تصاعد الإرهاب في إفريقيا، قراءات إفريقية،
٢٠٢٢-٧-٢٨، على الرابط الإلكتروني:
<https://www.qiraatafrican.com/home/new>

(٥٤) حمدي عبد الرحمن حسن، اتجاهات
المستقبل الأفريقي عام ٢٠٢٤، مجلة قراءات
أفريقية، تاريخ النشر ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣، على
الموقع الإلكتروني: <https://qiraatafrican.com/16671/com>

(٥٥) حمدي عبد الرحمن حسن، ماذا بعد
الانسحاب الغربي من إفريقيا؟ إرهابات
حرب باردة جديدة، مجلة أفاق مستقبلية، مركز
المعلومات و دعم اتخاذ القرار-مجلس الوزراء
المصري، القاهرة، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص ١٢٠.

(٥٦) فرنسا برنس، أماما البرلمان الأوروبي..

major powers on one hand, and to strengthen their position in their regions and secure their economic and security interests, especially after the events of September ١١, ٢٠٠١ for-profit publications (were formulated as part of the regulatory strategy for commercial organizations on the other hand

Café Francis came big in Mali, where French President Emmanuel that ,٢٠٢١ Macron shared, in June a noticeable cloud was shared by the French in June, and this came after a complete cessation of the second for Mali in less than a year coup against ٢٠٢٠ (the August the ousted President Ibrahim Boubakreta, then It was followed by to overthrow ٢٠٢١ the end of May the transitional civil authority, and this will increase the inflammation of the expansion in the west-east (the Islamic waist region) after the completion of the freedom that the French knew from a Malian state, and it will clearly affect my actors .and contributors in general

Keywords: Reversal of French • forces in Mali

ماكرون، في يونيو ٢٠٢١، انسحاباً ملحوظاً للقوات الفرنسية في يونيو، و جاء ذلك بعد فترة وجيزة من الانقلاب الثاني لمالي في أقل من عام (انقلاب أغسطس ٢٠٢٠ على الرئيس المخلوع إبراهيم بوبكر كيتا، ثم أعقبه آخر في مايو ٢٠٢١ للأطاحة بالسلطة المدنية الانتقالية، وهذا سيزيد المخاوف من التمدد الارهابي في غرب إفريقيا (منطقة الحزام الاسلامي) بعد الفراغ الامني الذي يسببه الانسحاب الفرنسي من دولة مالي و سيؤثر سلباً على الاستقرار الاقليمي و القارة عموماً.

Abstract

In the eleventh century, France was developing a new France that was consistent with what it witnessed in the new international order, represented by the decline in the use of military force in the face of the advancement of economic power, the formation and participation of organized armed organizations across national borders, and the membership of governmental and non-governmental organizations across national borders. The new French foreign policy is based on cooperation in all fields, not in Africa. They participate in various countries of the world. For its sake, they tried to search for a place in the international system among the